

## وثائق دولية

### وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح

#### في السلطة الفلسطينية.\*

ما زال الاتحاد الأوروبي مستمراً في دعمه إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء، وما زال يعمل، جنباً إلى جنب مع السلطة الوطنية لإصلاح مؤسساتها وخلق إدارة وحكومة فاعلة وشفافة. وفي هذا السياق، فإن المفوضية الأوروبية ترحب بتصريحات الرئيس ياسر عرفات إلى الصحافة ببذل جهده للإصلاح، وترحب بوثيقة المجلس التشريعي الصادرة في 2002/5/16 وفيها أجندة واضحة لعملية الإصلاح. إن دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية يركز مسبقاً على الأمور ذات العلاقة بعملية الإصلاح، ويتطلع إلى تقوية هذا الدعم والتعاون الوطيد مع المؤسسات الفلسطينية والدول المانحة. لكن الإصلاح الحقيقي يجب أن ينبع من آمال الشعب الفلسطيني وقيادته، لأنه لا يمكن أن يفرض من الخارج. في هذا السياق، فإن الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية يساعد في المحافظة عليها في أن تبقى على قيد الحياة، حكومة شرعية تقدم الخدمات الضرورية للفلسطينيين، وهي الشريك الوحيد للسلام مع إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، فإن مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة كانت مشروطة باستمرارها في بذل الجهود لتحسين القيادة الجيدة وفرض سيادة القانون، والأداء الأفضل في موازنتها وفي السياسة المالية، وزيادة الشفافية في الإدارة العامة والإدارة المالية.

إن المفوضية الأوروبية نجحت حتى هذه اللحظة في التركيز على تعزيز الشفافية في المال العام للسلطة الفلسطينية عن طريق:

1. توحيد مصادر عائدات السلطة في حساب مالي واحد وتحت إشراف وزارة المال التي يراقبها بشكل دوري صندوق النقد الدولي.

2. التأكيد الكامل والفعال لمسؤولية الوزارة المالية في إدارة السلم الوظيفي للسلطة بكل شفافية.

3. المحافظة على تثبيت التوظيف، في القطاع العام، ووضع حدود مضبوطة للمصروفات عن طريق موازنة تقشف تقدر بـ 90 مليون دولار في الشهر (كانت الموازنة الشهرية 107 ملايين دولار قبل أيلول (سبتمبر) عام 2000).

إن البرنامج الحالي لدعم الموازنة يوحد تلك الإصلاحات بهدف تحقيق الإجراءات الإضافية التالية:

1. إنشاء جسم فلسطيني فعال ومسؤول عن عملية الإصلاح، ويجب أن يكون هذا الجسم النقطة المركزية

لحوار والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والدول المانحة الأخرى.

2. خطوات فعالة لتعزيز السيطرة المالية، عن طريق تقوية قدرة جهاز الرقابة العامة من خلال تبني

قوانين شفافة واضحة والتي تحدد ماذا ستراقب في السلطة وإمكان جعل المراقبين قادرين على الإجابة عن الأسئلة والنشر السريع لتقارير جهاز الرقابة.

\* "الحياة" (لندن)، 2002/6/2.

3. التحويل السريع للعمليات التجارية التابعة للسلطة الفلسطينية إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني وذلك تحت السيطرة العامة للإشراف على خصخصة هذه الأصول، كما أعلن مسبقاً الرئيس ياسر عرفات، ويجب أن يشمل التحويل خصخصة احتكارات الاستيراد العام والأموال الشبه رسمية والتي أنشئت من قبل السلطة الفلسطينية، والكشف عن كل الامتيازات التجارية لأن هذه الإصلاحات تخلق عائدات عامة ثابتة مطلوبة بإلحاح.
4. تقارير أكثر تفصيلاً عن صرف الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، والديون العامة، من أجل زيادة الشفافية وإنجاز خطة أفضل للموازنة، وكذلك خفض الديون العامة.
5. تعزيز التعاون مع المفوضية الأوروبية والبنك الدولي في ما يتعلق بالتطوير العاجل لنظام تعاقد موحد يغطي جميع وظائف القطاع العام، ويشمل ذلك تقارير منتظمة وخطة عمل متفقاً عليها خلال عام 2002.
6. دمج المشاريع الاستثمارية الممولة من الدول المانحة للسلطة في الموازنة العامة لعام 2003، وهذا سيساعد على تعزيز الشفافية في المال العام وسيؤدي إلى وضع موازنة الاستثمار تحت السيطرة المباشرة لوزير المالية. وبناء على ذلك، فقد اضطلعت المفوضية الأوروبية أيضاً بالدور الريادي لمجموعة تنسيق المساعدات المحلية الخاصة بالمال العام، حيث يناقش المانحون هذه الإصلاحات مع وزارة المالية.
- يعتبر القضاء الفلسطيني أحد المفاتيح الإضافية ذات أولوية في عملية الإصلاح بالنسبة إلى المفوضية الأوروبية، حيث أن التوقيع الحديث لقانون استقلال القضاء كان/ يكون شرطاً لدعم الاتحاد الأوروبي لموازنة السلطة والذي سينجز عندما يدخل القانون حيز التنفيذ بأقصى حد في 31 آب (أغسطس) 2002، هذا سيمكن الاتحاد الأوروبي من احترام تعهداته في ما يتعلق بمساعدته الواسعة النطاق، وبرنامج الإصلاح الخاص بقطاع القضاء والذي سيبدأ العام 2002، وبذلك تحسين الحكم الجيد بشكل فعال. إن البرنامج سيشمل الدعم لتحسين عمل المحاكم، ويشمل كذلك بناء المحاكم الضرورية، وإمدادها بالمعدات التكنولوجية، وتدريب القضاة والنواب العاميين، من أجل نظام قانوني متوقع، والتنفيذ المناسب للعقود.
- إن التطوير الواسع النطاق لقطاع العدل، والذي يشمل المساعدة الفنية لمجلس القضاء الأعلى، سيكون محورياً آخر للتعاون والدعم من الاتحاد الأوروبي. وتبني القانون الأساسي سيسمح للاتحاد الأوروبي بدعم البنية الدستورية في فلسطين وتحسينها، خصوصاً في إنشاء محكمة دستورية. واضطلعت المفوضية الأوروبية أيضاً بالدور الريادي لمجموعة تنسيق المساعدات المحلية الخاصة بسيادة القانون، حيث يناقش المانحون هذه الإصلاحات مع وزارة العدل.
- إضافة إلى ما سبق، فإن المفوضية الأوروبية تقود الآن جهوداً متعددة للمانحين لمراجعة سريعة للعجز المالي الذي يواجهه القطاع الصحي العام في السلطة لخلق الأساس لبرنامج إصلاح كامل لذلك القطاع. إن هذه المراجعة ستبدأ قريباً بدعم ثابت من الاتحاد الأوروبي. إن عملية المراجعة ستفحص استراتيجية الصحة والسياسة والتحويل ونظام المؤسسة، ويشمل ذلك ترشيد الجهود لمقدمي خدمات الصحة الأساسية الأربعة (وزارة الصحة، وكالة الغوث، المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص).
- إن الاتحاد الأوروبي مستعد لدعم الانتخابات، خصوصاً في ما يتعلق بعمليات التخطيط ومراقبة الانتخابات الوطنية والمحلية لضمان نزاهتها وحيثها. إن دعم وإعادة تأهيل بنية الأمن الفلسطيني قد يكونان أيضاً أمراً منظوراً فيه، خصوصاً توحيد الأجهزة، وإعادة تجهيزها من خلال إطار إصلاحي دستوري يضمن احترام حقوق الإنسان والرقابة المدنية على الأمن.

وقد يكون إصلاح الإدارة العامة من محاور الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك مراجعة شاملة للوظائف والصلاحيات للوزارات والهيئات موضحاً ومحدداً أدوار هذه الهيئات المتعددة ومراجعة للجهاز المدني لتسهيل عملية تخفيض معقول لموظفي السلطة إلى مستويات أكثر دعماً وفعالية، وتشجيع بيئة أساسية ذات استحقاقات ونظام كفاءات، وتقديم مراجعة محلية عامة للخدمات المقدمة للجمهور.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)